ما حُكِم عليه بالضعيف في مفتاح الأَفئدة للرَّسموكي الضعيف إنموذجاً– دراسة وصفية تحليلية

م. د. باقر عبد شراد جبر

جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الانسانية

baqerabed@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/10/13 تاريخ القبول 2025/11/18 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

شهدت الدراسات النحوية في التراث العربي اهتمامًا كبيرًا بتقويم المسائل الخلافية وفق معايير القياس والسماع والمعنى، فجاء مصطلح (الضعيف) ليعبّر عن بعدٍ نقديٍّ تقويميٍّ يُبرز مدى توافق الآراء النحوية مع القواعد المقرّرة وسياقات الاستعمال. وقد شكّل هذا المصطلح محورًا مهمًّا في دراسة الفكر النحوي العربي، بوصفه أداة إجرائية لتحديد درجات القوة والرجحان في التراكيب والمفردات والمسائل النحوية المختلف فيها.

يهدف هذا البحث إلى حصر الأقوال التي حُكم عليها بالضعف في كتاب مفتاح الأَفئدة للرَّسموكي، ودراسة مدى صحة هذا الحكم من خلال مقارنتها بآراء النحاة الآخرين، للكشف عن منهجه في الترجيح بين الأوجه النحوية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى ثلاث رسائل علمية تناولت مادّة الكتاب وفق تقسيم الرَّسموكي نفسه، وجرى تحليل ست مسائل نحوية وُصفت بالضعف، في ضوء الأدلة النحوية القياسية والصناعية.

وتوصّل البحث إلى أن مصطلح الضعيف عند الرَّسموكي ليس حكمًا مطلقًا، بل أداة نقدية تتدرج بحسب قوة الدليل ومقدار الشيوع والانسجام مع القاعدة. كما أظهر البحث أن الرَّسموكي مارس نقدًا نحويًا واعيًا يعكس منهجًا ترجيحيًا متوازنًا يسهم في فهم البنية العميقة للتحليل النحوي العربي القديم.

الكلمات المفتاحية: حكم، الضعيف، مفتاح، الأَفئدة، الرَّسموكي.

What Was Classified as Weak in Miftaḥ al-Afidah by Al-Rasmuki: A Descriptive and Analytical Study

Dr. Baqir abed Sharad Jabr
University of Anbar- College of Education for Humanities

Abstract

Grammatical studies in the Arabic linguistic heritage have shown great interest in evaluating controversial issues based on the criteria of analogy Measurement, auditory evidence Hearing, and meaning. The term (the weak) emerged as a critical and evaluative concept reflecting the degree of conformity of grammatical opinions with established rules and linguistic contexts. This term played a significant role in shaping Arabic grammatical thought, serving as an analytical tool to determine varying degrees of strength, preference, and weakness in syntactic structures and disputed grammatical matters.

This study aims to identify and analyze the opinions deemed weak in Miftaḥ al-Af'idah by al-Rasmuki, and to assess whether these judgments are indeed weak when compared with the views of other grammarians. The research adopts a descriptive-analytical approach, drawing upon three academic theses that classified the material according to al-Rasmuki's own framework. Six grammatical issues labeled as weak were examined in light of both analogical reasoning and grammatical evidence.

The study concludes that al-Rasmuki's use of the term weak is not an absolute judgment but rather a nuanced critical tool reflecting degrees of evidential strength, frequency, and contextual harmony. His approach demonstrates a balanced evaluative method that contributes to a deeper understanding of the foundations of traditional Arabic grammatical analysis.

Keywords: Judgment, Weak in Miftaḥ, Afidah, Al-Rasmuki.

المقدمة:

شهدت الدراسات النحوية في تراثنا العربي اهتمامًا كبيرًا بتقويم المسائل الخلافية من حيث رجحانها أو ضعفها، استنادًا إلى المعايير التي وضعها النحاة بالاستدلال على القياس والسماع والمعنى. ومن بين هذه المصطلحات التي عبّرت عن هذا البُعد النقدي، جاء مصطلح (الضعيف) ليؤسس لبنية

مفاهيمية ذات طابع تقويمي ترجيحي، تستند إلى درجة موافقة القاعدة النحوية، أو مدى تواتر الوجه الإعرابي، أو مقدار دلالته وانسجامه مع السياق، واستُخدمت في مواضع متعدّدة، دالّةً على مستويات التفضيل أو الترجيح أو التوهين في الحكم على التراكيب النحويّة أو المفردات أو المسائل الخلافية.

فمثلت المصطلحات النحويّة أحد أهم مفاتيح فهم الفكر اللغوي العربي القديم، إذ تُعدّ أدوات إجرائيّة في التعامل مع الظواهر اللغويّة وتقويمها، وتوجيهها نحو ما يوافق قواعد اللغة وأساليبها المأثورة، فكشفتْ الأسس المفهومية التي بُنيت عليها الأحكام النحوية في الترجيح بين المسائل أو في رفض بعضها أو قبوله، وتحليل المصطلح النحوي من زاوية دلالته الوظيفيّة، لا مجرد حضوره اللفظي في المتون، فبرز بذلك بعداً نقدياً منهجياً لدى النحاة في استعمالهم لمفاهيم (الأقوى) أو(الضعيف)، وما ترتّب عليها من أحكام لغوية دقيقة.

والهدف من هذا البحث هو حصر الأقوال التي حكم عليها بالضعف وهل هي فعلا ضعيفة إذا ما قورنت بأقوال النحاة، وقد أسهم هذا النهج في سدّ فراغ بحثي تحت مصطلح الضعيف هذا الحكم النحوي الذي وظفه الرَّسموكي في كتابه مفتاح الأَفئدة، فكان بذلك البحث مدخلاً لفهم بنية التحليل النحوي التقليدي، ويوضّح كيف تعامل الرَّسموكي مع تعدّد الأوجه وصراعها في داخل القاعدة الواحدة، وكيف استخدم مفاهيم ترجيحية تظهر الرؤية الحاكمة لديه لما هو أصحّ، وأولى، وأشدّ تمكينًا في بنية اللغة.

فكشف البحث بذلك عن وظائف هذا المصطلح في التصنيف، والتعليم، والاحتجاج. فكان معينا في رصد أثر هذا المصطلح في تكوين القاعدة النحوية، وترجيح الأوجه المختلفة، مساهمةً في تأصيل المصطلح النحوي، وإعادة قراءته في ضوء المنهج الوصفي والتحليلي الحديث.

وقد نهجنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للآراء التي حكم عليها بالضعف في كتاب مفتاح الأَفئدة مع عرضها ومناقشتها مع أقوال النحاة وتسليط الضوء على رأي الرَّسموكي معتمداً على ثلاث رسائل ماجستير صنفت حسب تقسيم الرَّسموكي للمادة، وقد استوى البحث على ست مسائل حكم عليها بالضعف تمت دراستها تحت منظور نحوي نقدي على وفق آراء النحاة تحت ادلة النحو الصناعية وتحت القياس العام الموجب للقاعدة النحوية.

مصطلح (الضعيف) بن الجذر والاصطلاح

الضعيف لغةً: من ضَعُفَ، أي قلّت قوّته، وخفّ تأثيره، (الضاد والعين والفاء) أصل واحد يدلّ على خلاف القوّة، والضعيف هو الذي لا يقدر على التمام والكمال في فعله، أو أثره محدود. [1]

وعرف الجرجاني الضعيف من الجانب النحوي بأنه: "تأليف أجزاء الكلام على خلاف قانون النحو، كالإضمار قبل الذكر لفظًا أو معنى نحو (ضرب غلامه زيدًا)". [2]

وكمصطلح نحوي لا يوجد تعريف جامع لمعنى الضعيف في المنظور النحوي، لكنه يُفهم من خلال السياقات التي يُذكر فيها، مثل قولهم: (وجهٌ ضعيف)، أو (لا يُعتمد عليه)، ويُراد به غالبًا كلّ وجه نحوي يخالف قاعدة مطّردة، أو يفتقر السماع في كلام العرب، أو يضعف دلاليًّا أو صناعيًّا، وقد يُحكم عليه بالضعف لعلّة نحوية او صرفية أو دلالية أو تركيبية.

فبذلك يدل هذا المصطلح على حكم نحويّ يمنعه من مطابقة أجزاء الكلام على وفق القواعد النحوية الثابتة، ويجعله مرجوحًا في الدلالة أو التركيب أو العمل.

منهج التضعيف في مفتاح الأَفئدة:

أظهر الرَّسموكي في كتابه *مفتاح الأَفئدة* منهجًا صارمًا في تقييم الأوجه النحوية، وقد اعتمد في تضعيفه للمسائل على مجموعة من الأساليب والاعتبارات المنهجية، يمكن تلخيصها على وفق ما جاء في البحث من مسائل وهي على النحو الأتي:

1- الاعتماد على معيار السياق والمعنى فالرَّسموكي كثيرًا ما يضعف الوجه الإعرابي إن خالف المعنى أو لم يُعزّزه السياق. ويظهر ذلك في تضعيفه لمدلول اسم الفعل، حيث يرفض أن يكون مدلوله الفعل، ويرى أن الصحيح هو المصدر لأنه أدق دلالةً معنويّة كما في تضعيف (صه).

2- ردّ الأوجه الضعيفة التي تخالف القياس أو الأصل النحوي إذ وجد الرَّسموكي أن الوجه يخالف القاعدة المطردة ولا ينسجم مع أصول القياس ومن هنا حكم عليه بالضعف، كما في تضعيفه لقول ابن جني في الحركات بأنها مركبة من الحروف

3- التمسك بمنهج المتقدمين، خاصّة سيبويه والخليل: رجّح الرَّسموكي آراء الخليل وسيبويه كثيرًا، وعدّها مرجعًا في تضعيف الأقوال الأخرى، بخاصة عند مخالفتها للأصول، كما في تعليله لبناء المضارع عند اتصاله بنون التوكيد أو نون النسوة.

4- التمييز بين العامل الحقيقي والعامل المقدّر: رفضه لبعض التعليلات التي تجعل العامل مقدرًا لا ظاهرًا، خاصة حين تؤدي إلى اضطراب في البناء النحوي، كما في مسألة بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد، قال إن تعليله بالإعراب وسط الكلمة (ضعيف)؛ لأن ذلك يوجب بناء الأمثلة الخمسة، وهو ما لم يقل به أحد

المسألة الأولى: علة بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنوني التوكيد ونون النسوة:

قال الرَّسموكي: "وهو من تمام الأول أنَّه لما اتصل به ضمير النسوة ونون التوكيد المباشرة له لفظًا صار محل الإعراب وسطًا، وفتحت النون كما في (يفعلون) مع أنَّ المؤنث أثقل لأنَّه فرع فكان أولى بالفتح، وهذا الوجه ضعيف؛ إذ لو انتهض علة بنائه لوجب أن تبنى الأمثلة الخمسة ولا قائل به هذا فيما اتصل به ضمير النسوة، وأما ما اتصل به نون التوكيد المباشرة له لفظًا فإنَّه يبنى لتعذر إعرابه بالحركات أو الحروف كما تقدم بيانه، وبهذا تعلم أنَّ قولهم: مبني لاتصاله بنون الإناث أو التوكيد فيه تسامح، بيانه أنَّ اتصاله بهما لا يعد من أسباب البناء بل هو علة لمحذوف، أي: رجوعًا إلى أصله لاتصاله، وذلك لأنَّه لما اتصل بما يختص بالأفعال وهو نون الإناث ونون التوكيد ضعيف شبهه بالاسم فرجع إلى أصله الذي هو البناء، والله واعلم بالصواب وإليه المرجع والمئاب."[3]

يُعدُّ موضوع بناء الفعل المضارع من المسائل الدقيقة التي طال حولها الخلاف بين النحاة، اذا اتصل بـ(نون التوكيد) أو (نون النسوة)، لما في ذلك من تعارض بين الإعراب الأصلي للفعل المضارع وما يعرض له من خصائص تُخرجه إلى دائرة البناء. وقد تناول الرَّسموكي هذه المسألة بتأنٍ عميق، متكئًا على ما قرره سيبويه وأصحابه، ومخالفًا لمن بعدهم من بعض النحاة كالأخفش والسهيلي.

ويرى الرَّسموكي أن الفعل المضارع يُبنى على الفتح أو السكون إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة، أو نون النسوة، مستندًا في ذلك إلى تصور نحوي يقوم على التمييز بين ما يبنى لعلة لفظية مباشرة، وما يبقى معربًا لفقدان المباشرة .وقد أوضح أن نون التوكيد تسقط الإعراب لعدم إمكان ظهور العلامة، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[5] فالفعل (يسجنن) مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون حرف مبني لا محل له من الإعراب.[6]، مما يمنع ظهور الإعراب. أما إذا وُجد فاصل، كما في نحو :*هل تضربان*، أو *هل تضربن يا هند؟*، فإن

الإعراب يبقى لأن الاتصال غير مباشر.

فقد اعتمد الرَّسموكي في تعليله على نظرية الحمل عند سيبويه، والذي يرى أن بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة هو الحمل على الماضي، من قوله: " وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الأعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْت وفَعَلْنَ، فأُسكنَ هذا ههنا وبُنِيَ على هذه العلامة، كما أُسكِنَ فَعَلَ؛ لأنَّه فِعْلٌ كما أنَّه فِعْلٌ، وهو متحرّك كما أنَّه متحرِّك، وليس هذا بأبعد فيها- إذ كانت هي وفَعَلَ شيئاً واحدًا- من يَفْعَلُ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعتْ الأسماءَ وليست بأسماء، وذلك قولك: هُنَّ يَفْعَلْنَ، ولن يَفْعَلْنَ، ولم يَفْعَلْنَ"[7] .

وقد بنى الرَّسموكي موقفه على هذا النص الصريح من سيبويه، فرأى أن هذا الحمل أولى من حمل المضارع على الاسم، لأن الفعل أنسب للفعل من الاسم، من حيث الدلالة الزمنية والبنائية.

وفسر السِّيرافيّ علة البناء بقوله:"أنَّ الفعل المضارع بُنِيَ على السِّكون عند اتصاله بنون الإناث؛ لأنَّه حُمِلَ على الفعل الماضي المبنيّ على السّكون، وذلك نحو: يَضْرِبْنَ، فالفعل المضارع قد شارك الماضي في الفعليَّة، وشاركه في أنَّ آخر كلّ واحد منهما متحرِّك، فلمَّا لزم سكون اللّام في (فعلْنَ) الماضي، وجب سكون اللّام في المستقبل؛ للشركة التي بينَهما من الفعليَّة والحركة [8]·، فلمَّا جاز حملُ الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، كان حملها على الأفعال الماضية في تسكينِ أواخرها، عند لحاق النُّون بها، أَولى وأوجب ؛ لأنَّ مشاكلة الفعل المضارع الماضي أكثر من مشاكلته للاسم [9]

كما علق أبو علي الفارسي: "وليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وفَعَلَ شيأً واحدًا [10] بقوله: "ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليها عندما اتصل بضمير المؤنث لمشابهة (فعلنَ وفعلَتَ) بأبعد من إعرابه لمشابهة الاسم ....جاز بناؤها مع علامة الضمير في (تَفْعَلْنَ) كما جاز بناؤها مع النون، بل بناؤها في (تَفْعَلْنَ) اجدر لبناء (فَعَلْنَ)، واتباعه إياه"[11]

وفي المقابل، خالف هذا الرأي الأخفش والسهيلي، وذهبا إلى أن المضارع يبقى معربًا ولو اتصلت به نون النسوة، مستدلًا بأن المضارعة الموجبة للإعراب لا تزال قائمة في الفعل، وأن الإعراب مقدَّر قبل علامة الإضمار، كما في (غلامي). [12] وقال السهيلي مؤيدًا هذا الرأي: "متى وجدت الزوائد الأربع، وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب."[13].

وكذلك: "وإن اختلفوا في علة بنائه قلنا: بل هو وفاق لهم, لأنهم علمونا واصلوا لنا اصلاً صحيحاً

فلا ينبغي لنا أن ننقصه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب وهو موجود في (يَفْعَلْنَ) و(تَفْعَلْنَ)، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب"[14] .

واعتبر أن التسكين في آخر الفعل هو حالة صوتية لا نحوية، وعلّة التقدير لا تقتضي البناء الحقيقي. وأنَّ هذا يؤدّي إلى أن يكونَ الإعراب في وَسَط الكلمة؛ إذ الفعل مع الضّمير كالشّيء الواحد، ولهذا جعلوا الإعراب في خمسة الأمثلة المرفوعة بالنُّون بعد الفاعل، ولم يجعلوه في آخر الفعل قبل الضَّمير لئلا يجيء كأنَّه في الوسط. فكذلك هنا.

ويردّ الرَّسموكي هذا الرأي بردّ دقيق، إذ يرى أن القول بإعراب المضارع في هذه الحالة يؤدي إلى أن يكون الإعراب في وسط الكلمة، كما هو حال الأمثلة الخمسة (يفعلان، تفعلان...). وهذا يتنافى مع طبيعة الإعراب الذي يُطلب له موضع ظاهر قابل للعلامة، لا موضع داخلي.

ثم يستدلّ بمنطق القياس، قائلاً: إن ما خرج عن الأصل ينبغي أن يعود إليه، وحيث إن الفعل الماضي مبني، وكان المضارع هنا قد فقد شروط الإعراب، رجع إلى أصله بالبناء. وهو ما عبّر عنه بقوله":رجوعًا إلى أصله لاتصاله بما يختص بالأفعال."[15]

فحمل الرَّسموكي الفرع على الأصل في كلام العرب؛ لأن الفعل لو كان معربًا مع نون النسوة، لجاز جزمُه وحذف حرف العلة، ولم يقع ذلك، فدل على أنه مبني لا معرب، واعتبر ما عداه ضعيف لا يعتمد عليه.

المسألة الثانية: علة رافع الخبر:

قال الرَّسموكي:" الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره، والتحرير في حده هو الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف وارتفاعه أي الخبر بالمبتدأ على الصحيح، وقيل: إنّه مرفوع بالابتداء كالمبتدأ؛ لأنَّه طالبٌ لهما على السواء فعمل فيهما وعليه الأخفش وابن السراج والرماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين وهو ضعيف؛ لأنَّ أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع، فما ليس اقوى أولى ألّا يعمل ذلك، وقيل: إنّه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا، وهو قول الزجاج وأصحابه ونسب إلى المبرد، وحجة من قال به إنّ الابتداء عامل ضعيف، فقوى بالمبتدأ وهذه الأقوال الثلاثة للبصريين، وقال الكوفيون: إنّهما ترافعا وابهم المصنف رافعه؛ ليكون كلامه جارياً على كلّ الاقوال فيه" [16] وإلى هذا الخلاف أشير في الكافية بقوله[17]:

وخبـــرا بمبتدأ أو بابتدا أو بهما ارفع، والمقدم اعضدا

وقال أهل الكوفة الجزآن قد ترافعا وذا ضعيف المستند

نقل لنا الرَّسموكي في هذه المسالة خلاف النحاة في الرافع للخبر وقوى بعضها وضعف البعض الاخر وما ارتضاه الرَّسموكي هو أنَّ الخبر مرتفع بالمبتدأ إذ قال فيه: "وهو الصحيح" وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين الذين يذهبون الى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ [18] . ونقل لنا والرأْي الآخر في سبب رفع الخبر وهو أنه مرفوع الابتداء كما هو المبتدأ مرفوع بالابتداء وقد عزاه الى الاخفش وابن السراج والرماني وبين أنه اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين وقد ضعفه الرَّسموكي وسبب تضعيفه لهذا الرأْي قياساً على أن أضعف العوامل لا يمكن أن تعمل في موضعين وهذا ليس اقوى فمن الأولى ألّا يعمل.

كذلك نقل لنا الرَّسموكي رأياً آخر في رافع الخير وهو أنه قد يكون مرفوع بالابتداء والمبتدأ، و حجة من ذهب الى هذا الراي أي رفع الخبر من جهة الابتداء والمبتدأ انهم يرون الابتداء ضعيفا في العمل ويقوى بالمبتدأ، ولم يبين حجة رفضه في ذلك بل اكتفى بذكر حجة من قال بهذا الراي وهو ان الابتداء لا يمكن أن يكون وحده هو الرافع فحمل هو والمبتدأ على رفع الخبر على اعتبار أن الابتداء ليس عاملا نحويا كي يعمل في الخبر وهو موضع نحوي او سياق لا يمكن الاعتماد عليه في العمل فلا عمل له إلا إذا اتصل مع المبتدأ كي يقوي أحدهما الآخر في العمل . .

كذلك ردّ الرَّسموكي على من ذهب الى أن المبتدأ والخبر ترافعا وكان رده مقرونا بحجة ابن الحاجب[19]

وقال أهل الكوفة الجزآن قد ترافعا وذا ضعيف المستند

فنقلهُ لكلام ابن الحاجب يشعر برفضه أيضا لمذهب الكوفيين، ويتضح من نص الرَّسموكي أنه يوافق مذهب سيبويه في إن الخير مرفوع بالمبتدأ. ويتضح ذلك في تضعيفه للآراء الأخرى واطلاق حكم الصحيح على راي سيبويه ومن وافقه علما أن الرَّسموكي اكتفى بإطلاق حكم الصحيح على اختياره لهذا المذهب ولا بد من توضيح سبب قوة هذا المذهب، وهو أن المبتدأ والخبر هما مسند ومسند اليه، والجملة الاسمية قائمة على ذلك والأصل في الجملة العربية أن تسندْ اسماً الى اسم او صفة الى اسم، وهذا ما أشار اليه الرَّسموكي في بداية نصه عند حديثه عن الخبر: "الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير

وصف" [20] فبإسناد الوصف للمبتدأ الذي هو اسم تتشكل الجملة النحوية فيصح أن تكون العلاقة الإسنادية هي الرافعة للخبر

المسالة الثالثة: تضعيف مجيء الحال من المبتدأ:

قال الرَّسموكي: "ولا تجيء الحال من المبتدأ، أي: على الصحيح، لأنَّ عامله معنوي، وهو ضعيف، والعامل المعنوي لا يعمل عملين مختلفين، وجوزه سيبويه، وصححه ابن مالك" [21].

نقل لنا الرَّسموكي في هذه المسألة خلافا نحوياً اشتهر في مصنفات النحاة اعتراضاً عليه؛ لأن القياس يعارضه، إذ أن المبتدأ لا يكون عاملاً في الحال؛ لان عامل المبتدأ هو العامل معنوي والعامل المعنوي لا يتعدى في نفس المقام الى نصب حال، محتجاً بصحة عدم جواز ذلك لضعفه.

والاصل في ذلك قول سيبويه أن تأتي الحال من المبتدأ، والمبتدأ هو العامل فيه النصب لقوله في باب (ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة): " فأمّا المبنيّ على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدً الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين ... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده، وهو عبدُ الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبْنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند، والمبنيّ عليه مسند إليه، فقد عمل هذا في ما بعده، كما يعمل الجارّ والفعل فيما بعده، والمعنى أنّك تريد أنْ تنبّهه له منطلقاً، لا تريد أنْ تعرفه عبد الله ؛ لأنّك ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحال بين (منطلق) و(هذا)، كما حال بين (راكب) والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكباً، صار (جاء) لعبد الله وصار الراكب حالاً فكذلك هذا " [22] .

وتابعه ابن مالك بقوله: "وقول سيبويه هو الصحيح، لأنَّ الحال خبر في المعنى، فَجَعلُه لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما"[23].

وكذلك الزجاج إلى أنّ الابتداء يعمل في الحال، لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال[24].

واعترض المبرد، وتبعه ابن السراج إذ أنَّه لا يعمل في الحال إلا فعل مجرد أو شيء في معنى الفعل كاسم الإشارة في قولك: هذا زيد قائمًا، لأنَّ المبتدأ هاهنا في معني الفعل وهو التنبيه، كأنَّك قلت: انتبه له قائمًا. وإذا قلت: ذاك زيد قائمًا صار كأنك قلت أشير لك إليه قائمًا.[25]

وبذلك يكون رأي الرَّسموكي في هذه المسألة مطابقا لرآي المبرد وابن السراج ومن وافقهم في ذلك، والحقيقة أنّ رأيهم موافق لمذهب سيبويه في مجيء الحال من المبتدأ إذا كان في معنى الفعل كأسماء

الإشارة؛ لأنَّ سيبويه قال: "فكأنَّك قلت: انظر إليه منطلقًا" ومثل سيبويه– في موضع آخر من الكتاب:" فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا ثم قال قولك: فيها كقولك: استقر عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت: قائمًا، فـ (قائم) حال مستقر فيها. وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت: فيها عبد الله قائم... فإذا نصبت القائم فـ (فيها) قد حالت بين المبتدأ والقائم واستغني بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيًا عليه عَمَلَ: هذا زيد قائمًا".[26]

وعلى ذلك تبين إن قول سيبويه هو الأسلم لفض أكثر المنازعات والتكلفات في هذا الصدد، التي قد لا يكون من ورائها طائل فقد جاء في حاشية الصبان: "المشهور لزوم اتّحاد عامل الحال وصاحبها، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد له: أعجبني وجه زيد مبتسماً وصوته قارئاً، فإنّ عامل الحال الفعل، وعامل صاحبها المضاف، وقوله.....﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[27]. فإنّ عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة، وعامل صاحبها إن وإذا كان الأمر كذلك لم يكن هناك ما يمنع من مجيء الحال من المبتدأ، وبهذا نستغني عن كثير من التكلّف الذي يلجأ إليه النحاة كلّما عرض لهم ما يخالف أصولهم، أو يناقض قواعدهم"[28]

ومثلها كذلك قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[29]، فالجمهور على نصب (شيخًا)، على الاشهر أنَّه حال، والعامل فيه معنى الإشارة، والتنبيه أو احدهما. [30]

المسألة الرابعة: تضعيف عامل الجر المضاف إليه:

قال الرَّسموكي:" قال بعضهم:

وجر بالمضافِ ما إليهِ أُضيف في قولٍ لسيبَويه

ومَذْهبُ الزجاجِ حَرْفٌ خفضَا والأخفش الإضافة التي ارتضى

والأول: ضعيف، وأجيب بأن الباء في قوله: بالإضافة بمعنى (في)، أو للسببية فتكون الإضافة سببًا لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سببًا كونها عاملة إذ كون الشيء سببًا أعم من كونه عاملًا، والأعم لا يلزم صدقه بأخصَ معين، ويُجاب أيضًا بأن إضافته بمعنى مضاف من إطلاق اسم المصدر على المفعول، وحينئذٍ يكون جاريًا على الصحيح، وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة، ولا بالحرف المنوي".[31]

الإضافة إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه وهي إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه[32]؛ فالأول: مضاف، والثاني: مُضافٌ إليه، وينزلان بالتركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التنوين من الأول؛ حتى لا يكون حشوً للثاني، فصار الأول معرب بما يطلبه العامل، والثاني مجرور به دائمًا[33].

وهذه الإضافة منها المحضة التي تكون تارةً بمعنى (اللام)، كقولك: (غُلام زيدٍ)، أو بمعنى الاختصاص نحو (باب الدار)، وتارةً بمعنى (مِنْ)، ويكون الأول بعض الثاني، كقولك: (خاتم فضةٍ)، وعلى هذا تعرب بثلاث اوجه الجر بالإضافة، ونصب على الحال أو على التمييز وهو الأولى، والاخير اتباعه للأول على الصفة أو على البدل ومثاله: (خاتم حديدٍ–حديدًا–حديدٌ)، على اشتراط تنكرة المضاف، وتعريف المضاف اليه، وإن كانا نكرتين فالتنكير باقٍ، كقولك:(طالبُ علمٍ) [34].

كما في الاضافة بمعنى (في)، كقولك: (هؤلاء مسلموا المدينة)، وكقوله تعالى ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[35]، ومنه قولُ النبي ﷺ "رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ"[36].

وقد تكون الاضافة غير المحضة فيُقدرُ فيها التنوين، ولا يتعرف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[37]. والتقدير في هذه الإضافة والتنوين؛ وأصل هذا الكلام: (هديًا بالغًا الكعبة)، وتقول: (مررت برجلٍ حسن الوجه) و(حَسنٍ وجهًا) و(وحَسَنٍ وجههُ). [38]

ويجوز في غير المحضةٍ إدخال الألف واللام على المضافين[39] كقولك: (مررتُ بالرجل الحسن الوجه)، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصلاَةِ﴾ (سورة الحج: من الآية 35).

واختلف النحويون في عامل الجر للمضاف اليه؛ فمذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة [40]، العامل هو المضاف؛ وذلك لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله؛ لان المضاف عندهم " كل اسم أضيف إلى اسم آخر فإن الأول يجر الثاني ويسمى الجار مضافاً، والمجرور مضافاً إليه " [41] .

والمذهب الثاني يقوم على أن العرب اختصرت حرف الجر في مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل إلا

بعاملها، فصار بذلك العامل هو المضاف نيابة عن الحرف قاله سيبويه، وإن كان القياس أنْ لا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل والفعل لا حظ له في عمل الجر. [42]

المذهب الثالث العامل هو معنى اللام، وإنه يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها، نحو: (دارُ زيدٍ) ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها، نحو:(يدُ زيدٍ)، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها، نحو (عنده ومعه). [43]

المذهب الرابع العامل هو الحرف المقدر: وهو يلزم تقدير متعلق للجار المقدر، إذ كل حرف جر غير زائد لابد له من متعلق، ولا متعلق هنا، فلا حرف جر مقدر.[44]

المذهب الخامس مذهب الأخفش والسهيلي العامل (معنوي) هو الإضافة، والمراد بذلك: " الجر الكائن بسببها أو فيها على رأي سيبويه من أن الجار المضاف "[45]

أما المحدثون، فبعضهم على مذهب سيبويه في أن الجار هو المضاف وبعضهم ذهب إلى أن الجار هو المضاف بالنيابة عن الحرف، وقال بعضهم الحرف المقدر [46]

ومنهم من أنكر العامل مطلقاً، كما في قول الطحان بقوله: "ونحن نحمِّل العامل مسؤولية القيام بالعمل ونجعل معه إشارة رمزية توضح المعنى الوظيفي " [47]

وقد ضعَّف الرَّسموكي مذهب الذين قالوا بأنَّه مخفوض بحرف الجر، وحجته في ذلك والتي استدل بها: "أنَّ الباء في قوله: بالإضافة بمعنى (في)، أو للسببية فتكون الإضافة سببًا لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سببًا كونها عاملة إذ كون الشيء سببًا أعم من كونه عاملًا، والأعم لا يلزم صدقه بأخصَ معين، ويُجاب أيضًا بأن إضافته بمعنى مضاف من إطلاق اسم المصدر على المفعول"[48].

وكذلك يؤدي الى حذف حرف الجر وإبقاء عمله وذلك لا يجوز إلا في ضرورة وكلام نادر. ورُد أيضًا بأنَّ حرف الجر شريعةٌ منسوخة والمضاف يفيد معناه

ولو كان مقدرًا لكان (غلام زيد) نكرة كـ(غلامٌ لزيد) فمعنى كون الثاني مضافًا إليه حاصل بواسطة الأول فهو الجار بنفسه...والثالث: الإضافة وبه قال الأخفش والإضافة عامل معنوي ولا يصح عمله إذ هو (العامل المعنوي) على خلاف الأصل وضعيف العمل ولذلك أهمله بعض النحاة وإنما اضطر إليه في المبتدأ والفعل المضاع وما عداهما فلا دليل عليه.

وظهر مما سبق اختار الرَّسموكي مذهب سيبويه في أنّ العامل في الجر هو المضاف ويقوي هذا الرأي

أمور منها:

– اتصال الضمير المضاف إليه بالمضاف ولا يتصل الضمير إلا بعامله.

– أنَّه يقتضي المضاف إليه ويطلبه كطلب العامل لعموله مع تضمنه معنى حرف الجر.

المسألة الخامسة: تضعيف مدلول (صه):

قال الرَّسموكي: "صَهٍ مثلاً؛ فإنَّهُ خلق عن لفظ (أُسْكُت) في إِفَادة ما يفيده، وفي هذا بيان لوجه التسمية بِخالفة، وهذا مبني على أنَّ اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل وهو ضعيف عند (الرضي)، والصحيح أنَّ أسم الفعل مدلوله المصدر، فمدلول (صه) هو السكوت حقيقة لا أسكت"[49] ذهب البصريون الى أن (صه) وأخواتها اسماء أفعال "هي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغها فسماها النحاة اسماء الأفعال " [50]. ونصَّ سيبويه على اسميتها قائلا:" واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أَسماءٌ للفعل لا تَظهرُ فيها علامةُ المضمر؛ وذلك أنّها أَسماءٌ، وليست على الأَمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفى يومِك"[51]

ودليل عدم فعليتها عدم قبولها نون التوكيد وأن كانت هي بمعنى (اسكت)؛ لأن الفعل (اسكن) يتقبل النون و(صه) لا تتقبل النون نقول اسكتن ولا نقول صهن [52] قال ابن مالك:

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل [53]

وسبب تسمية صه اسم فعل؛ لأنها ومثيلاتها تؤدي معنى الفعل وهنا تكمن نقطة الخلاف الذي نقلها لنا الرَّسموكي.

وسبب عدم تسميتها بالأفعال انها لا تنطبق عليها شروط الفعل على الرغم من انها تؤدي معنى الفعل، وذهب الكوفيون الى أنها أفعال ودليلهم على ذلك أنها تحتوي على الزمن كما الفعل يحتوي على الزمن، وإذا جزم بأسميتها او فعليتها فلا خلاف بين النحاة من أنها تؤدي معاني الأفعال [54]

وما نقله الرَّسموكي من خلاف في قوله الذي أورده في كتابه ينحصر في اصل (صه) هو(هل) من فعل الامر: قال: "صَهٍ مثلاً؛ فإنَّهُ خلق عن لفظ (أُسْكُت) في إِفَادة ما يفيده، وفي هذا بيان لوجه التسمية بِخالفة" [55] فهنا يقر بمخالفة معنى (صه) لفعل الامر اسكت ونقل لنا رأي الرضي في ذلك بأن أصل (صه) هو الفعل أي فعل الامر وليس المصدر وبرجوعنا الى كتب الرضي وجدناه فعلا يقر بذلك قال الرضي: "اعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل، وهو فعل الماضي والأمر،

ولا تقول إن (صه) اسم لـ (لا تتكلم) ومه، اسم لـ (لا تفعل)، إذ لو كانا كذلك، لكانا معربين، بل هما بمعنى: اسكت، وإكفف، وكذا لا نقول ان (أف) بمعنى أتضجر، و (أوه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى: تضجرت وتوجعت الإنشائيين" [56]

والرضي هنا يضعف راي سيبويه ومن ذهب معه في أن اصل صه السكوت وليس اسكت أي ان اصلها من المصادر لا الأفعال، وقد وقف الرَّسموكي مرجحا مذهب من اقر برجوعها الى المصدر إذ قال والصحيح أنها "أسم الفعل مدلوله المصدر، فمدلول (صه) هو السكوت حقيقة لا أسكت " [57] ومن نص سيبويه السابق يتضح لنا حقيقة مجيئها من المصادر لا من الأفعال ؛لأنه قال: "وذلك أنّها أَسماءٌ، وليست على الأَمثلة التى أُخِذَتْ من الفعل الحادث" [58] وقد سبقه الى ذلك الخليل فيما نقله عنه سيبويه: "وزعم الخليل: أن الذين قالوا: صهٍ ذاك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: سكوتاً: إيهٍ وإيهاً وويهٍ وويهاً، إذا وقفت قلت: ويهاً، ولا يقول: إيهٍ في الوقف. وإيهاً وأخواته نكرةٌ عندهم، وهو صوتٌ" [59]

وما حكم عليه بالضعف هنا هو رجوع المصادر الى كونها أفعالا وما جاء به النحاة من رجوعها الى المصادر هو الأقرب لكون هذه الالفاظ تتقبل التنوين كما تتقبلها المصادر.

المسألة السادسة: تضعيف أصل الحركات:

قال الرَّسموكي: "وهذا على قول (ابن جني) في الخصائص وهو أَنَّ حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها ...، وهذا قول ضعيف. والصحيح أَنَّها بسائط لا تركيب فيها، والذي ذهب إليه النقاد وهو مذهب (الخليل) أَنَّ الحركات ناشئة عن صور الحروف فالفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء"[60].

الخلاف الذي دار بين النحاة في هذه المسألة ينحصر في أن الحركات جزء من حروف المد أو أن حروف المد مأخوذة من الحركات.

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الحركات أصل من حروف المد، جاء في الكتاب: "فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو [61] وهذا يعني إن الفتحة جزء من حرف الالف والضمة جزء من حرف الواو والكسرة جزء من حرف الياء.

والى مثله ذهب المبرد قال: "لأن الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء " [62]والى نفس الرأي ذهب ابن جني في قوله: "اعلم إن الحركات ابعاض حروف المد واللين الالف والواو والياء،

فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو" [63]

والعلة عند من ذهب الى ذلك هي أن: "الحركات إذا اشبعت تولدت الحروف منها، نحو الضمة يتولد منها الواو، والكسرة يتولد منها الياء، والفتحة يتولد منها الألف، فدل ذلك على أن الحركات أصل الحروف" [64]

واستندَ مذهب الذين أقروا بأن الحروف هي الأصل الى علل مفادها: "منها أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرك بعد ذلك، فالحركة ثانية، والأول قبل الثاني بلا خلاف، ومنها أن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها، ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول، ومنها أن من الحروف ما لا تدخله حركة، وهو الألف، وليس ثم حركة تنفرد بغير حرف، فدل ذلك عندهم أن الحروف مقدمة على الحركات"[65]. وهناك رأي ثالث لا بدّ من ذكره هنا وتوضيحه وهو الحركات ليست مأخوذة من الحروف وليست الحروف مأخوذة من الحركات وهذا الرأي هو الذي أختارة الرَّسموكي بعد تضعيفه للرأيين السابقين، ولا يمكن اعتماد هذا الرأي لأن: "الكلام الذي جيء به للإفهام مبني من الحروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به، ولا يمكن أن يتصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بد من كون حركة مع الحرف، لا يتقدم أحدهما على الآخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف " [66] . ويعد المذهب الأول أقوى المذاهب لورود السماع بذلك قال الشاعر:

فلولا أن الأطبا كان حولي ... وكان مع الأطباء الأساة[67]

حذفت الوا من الفعل كانوا ودلت الضمة عليها

وقال شاعر آخر:

فبيناه يشري رحله قائل ... لمن جمل رخو الملاط نجيب [68]

أيضا حذفت الواو من هو بعد اسكانها ودلالة الضمة عليها

وكذلك العرب تقول: "إن في الدار " أي إنا فتحذف الألف لدلالة الفتحة عليها [69]، وعليه فإنَّ السماع وما قيل عن العرب يعضد صحة المذهب الأول فضلا على ذلك فهو مذهب أكثر النحاة

النتائج

بعد استعراض مفهوم الضعف في النحو العربي بشكل عام وفي كتاب الأَفئدة بشكل خاص وبيان دلالاتهما اللغوية والاصطلاحية، وما ارتبط بهما من ألفاظ مرادفة وتوظيفات سياقية، تبيّن أنّ هذا المصطلح ليس مجرد مفردة عارضة في الخطاب النحوي، بل هو من أهم أدوات التحليل والحكم النحوي، التي شكّلت جزءًا من البنية المفهومية للدرس النحوي، وأسهمت في ضبط أوجه التركيب وتحديد مراتبها وساعدت على استخلاص النتائج البحثية الآتية بدقمة منها:

1- تأسيس منهج نقدي مستقل داخل الدرس النحوي لذا أظهرت تضعيفات الرَّسموكي عنده وعند من نقل عنه استقلالًا واضحًا في الرأي النحوي، لا سيما عند مناقشة أقوال كبار النحاة كابن مالك، وابن هشام، والرضي. فهو لم يكتفِ بنقل آرائهم، بل تعامل معها على ضوء معيار علمي صارم، يتكئ على ثلاثية :القياس، والسماع، والدلالة .وهذا يدل على امتلاكه رؤية نقدية واعية، تنأى بنفسها عن الجمود وتستلهم روح الاجتهاد والتحقيق.

2- تقديم الدلالة والمعنى بوصفهما مرجعَين أساسيين فقد أولى الرَّسموكي البُعد الدلالي مكانة مركزية في بناء أحكامه النحوية، فكان يرفض الوجه الإعرابي إذا عجز عن توصيل المعنى، ولو وافق القياس. وقد اعتبر أن الإعراب إذا انقطع عن المعنى، صار مجرد تركيب صوريّ فاقد للوظيفة.

3- الحرص على صيانة القاعدة النحوية من الخروج على الأصل فتضعيف الرَّسموكي للوجوه التي تُبنى على تأويلات نادرة أو شاذة يعكس نزعة تنظيرية واضحة نحو ضبط القاعدة، وهو بهذا يحرص على إبقاء القواعد النحوية داخل إطار التداول القياسي لا الاستثناء النادر، مما يكشف عن ميله نحو تقنين الظواهر واستبعاد ما يخرج عن المألوف إلا بدليل قاطع.

4- حضور النزعة التقويمية في المصطلح النحوي فقد أسهم الرَّسموكي في تأصيل مصطلح "الضعيف "داخل الحقل النحوي، لا كمجرد وصف وصفي، بل بوصفه آلية لتصفية الأوجه وتحقيقها، مما يدل على وعي معرفي بأهمية ضبط المصطلحات وإسنادها بوظائف محددة.

5- التكامل بين المعايير الصوتية والنحوية في التضع فمن خلال تتبع تضعيفاته نلاحظ أنه لم يُقصِ المعايير الصوتية، بل راعى أثرها، لكنه لم يجعلها حاسمة في الأحكام النحوية. بل دعا إلى التوازن

بين التحليل الصوتي والقياس النحوي، معتبرًا أن غلبة الصوت على المعنى أو البناء النحوي يفضي إلى تضعيف الرأي.

يُمكننا القول، بعد استعراض تضعيفات الرَّسموكي الواردة في كتابه، إنه لم يكن مجرد ناقلٍ للمسائل ولا مكرّرًا للوجوه، بل نحويٌّ أصولي النزعة، نقدي المنهج، دلالي التوجه .اتّخذ من التضعيف بوابة لترتيب الأحكام وتقويم الأقوال، وتحديد ما يُحتج به وما يُرد، وفق ضوابط صارمة تجمع بين :القياس، الدلالة، والسماع.

وعليه، فإن دراسته تُعدّ مساهمة نوعية في إعادة قراءة المفاهيم النحوية بميزان التحليل والنقد، بعيدًا عن التسليم والتقليد، وهي دعوة لكل باحث معاصر أن يتعامل مع الموروث النحوي لا بوصفه منجَزًا منغلقًا، بل نسقًا مفتوحًا قابلًا للمراجعة العلمية الدقيقة.

الهوامش

(1) ينظر: مقاييس اللغة:272/4، تهذيب اللغة:30/1، ومعجم العين:281/1، وتاج العروس: 48/24

(2) التعريفات:134.

(3) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية، 213/1–214.

(4) سورة العلق: الآية 15.

(5) سورة يوسف: الآية 32.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل، 3/ 272.

(7) الكتاب: 1/ 20.

(8) ينظر: شرح السِّيرافيّ: 2/ 25.

(9) ينظر: شرح السِّيرافيّ: 2/ 26، والتّعليقة: 1/ 42.

(10) الكتاب: 1/ 20.

(11) التعليقة 42/1.

(12) لم أجد في معانيه ما يدل على مذهبه هذا لكن اغلب المصادر أكدت على ذلك وهي مسألة مشهورة: ينظر رأيه في: رصف المباني: 398.

(13) ينظر: رصف المباني: 333، ارتشاف الضرب:414/1، همع الهوامع:18/1.

(14) نتائج الفكر 86–87.

(15) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية،1/ 213-214.

(16) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية: 141/2.

(17) ينظر: شرح الكافية الشافية 143/1.

(18) ينظر: الكتاب: 127/2.

(19) ينظر: شرح الكافية الشافية: 143/1.

(20) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:141/1.

(21) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:3/ 201-202.

(22) الكتاب: 2 / 78.

(23) شرح التسهيل، 2-333.

(24) ينظر: الجمل، 363-364.

(25) ينظر: المقتضب، 4- 3، 168،274، والأصول، 1- 218.

(26) الكتاب: 1-261، 262.

(27) الأنبياء من الآية: 92.

(28) حاشية الصبان 2 / 139.

(29) سورة هود: الآية 72.

(30) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 3-64، والكشاف، 2-225، والتبيان، 2-707، والدر المصون، 6- 357.

(31) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:3/ 265.

(32) ينظر: شرح الشذور، 306، همع الهوامع، 4-264، والصبان، 2-237.

(33) ينظر: الكتاب: 1-419.

(34) ينظر: التصريح: 2-26.

(35) سورة يوسف: من الآية 39.

(36) ينظر: صحيح مسلم: 152/3.

(37) سورة المائدة: من الآية 95.

(38) ينظر: شرح الأشموني:245/2، والتصريح: 29/2.

(39) المصدر السابق.

(40) ينظر: الكتاب: 209/1، والمقتضب: 143/4، وأوضح المسالك84/3.

(41) المساعد في تسهيل الفوائد:156.

(42) ينظر: همع الهوامع: 46/2.

(43) ينظر: المصدر السابق.

(44) ينظر: المصدر السابق.

(45) ينظر: همع الهوامع: 20/2.

(46) الألسنة العربية:32/1

(47) ينظر: همع الهوامع: 20/2.

(48) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:3/ 265.

(49) المصدر السابق:1/ 140.

(50) معاني النحو: 40/4.

(51) الكتاب:242/1.

(52) شرح ابن عقيل: 26/1.

(53) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 11/1.

(54) ينظر: معاني النحو: 40/4.

(55) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:1/ 140.

(56) شرح الرضي على الكافية: 83/3.

(57) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:1/ 140.

(58) الكتاب: 242/1.

(59) المصدر السابق: 242/1.

(60) مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرومية:1/ 140.

(61) الكتاب: 242/4.

(62) المقتضب: 56/1.

(63) سر صناعة الاعراب: 33/1.

(64) التمهيد في علم التجويد: 77.

(65) المصدر السابق: 77.

(66) المصدر السابق: 77.

(67) البيت مجهول القائل وهو من شواهد شرح الرضي:413/2 والتمهيد في علم التجويد: 79.

(68) البيت مجهول القائل وهو من شواهد شرح الرضي:419/2 والتمهيد في علم التجويد:79.

(69) ينظر: التمهيد في علم التجويد: 77.

ثبت المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم:**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحـ: مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني . القاهرة، ط 1، ج 1: 1404 هـ 1984 م، ج 2: 1408 هـ . 1987 م، ج 3: 1409 هـ . 1989 م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ)، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 2: 1407 هـ . 1987 م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط 6: 1980 م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: الإمام محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، المطبعة الخيرية – مصر، ط1، 1306هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) تحـ: علي محمد البجّاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي:1396 هـ 1976م.
- التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ)، تحـ: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الشؤون الثقافية: 1406 هـ . 1986 م
- التعليقة: أبي علي الفارسي تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط 1، 1990م.
- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحـ: الدكتور على حسين البو، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض ط 1، 1405 هـ – 1985م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون وآخرين، دار الكتاب العربي . القاهرة: 1967 م

- الجمل في النَّحو: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (ت337هـ)، تحـ: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرِّسالة، ط3، 1407هـ - 1986م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد ابن علي (ت 1206 هـ)، تحـ: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا . القاهرة: 1423 هـ . 2002 م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: الإمام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د.ت).
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق سامي مكي العاني. منشورات مكتبة النهضة، ط (1) بغداد 1966م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ)، تحـ: أحمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق: 1395 هـ . 1975م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ط الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط العشرون 1400 هـ - 1980 م
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك): أبو الحسن نورالدين عليّ بن محمّد الأشمونيّ (ت929هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة الطبعة الأولى، 1955م.
- شرح التّسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت672هـ)، تحـ: محمَّد عبد القادر، وطارق فتحي السَّيِّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: 686 هـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، 1395 - 1975 م.
- شرح الكافية الشّافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672 هـ) تح: علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420 هـ.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحـ: هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية . بغداد: 1397 هـ . 1977 م.
- شرح شذور الذهب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يونس بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحـ: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 7. مصر: 1957 م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السِّيرافي، (ت368هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي السيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1429هـ - 2008م.
- صحيح مسلم بن الحجاج (ت261هت): القاهرة 1960م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، 1980-1985.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملّقب سيبويه (ت 180 هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
- الكشاف: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، تحـ: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط2:2001م.
- لسان العرب: ابن منظور (ت 711 هـ)، دار صادر . بيروت 1955 . 1956 م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل (769هـ) تحقيق الدكتور محمد بركات، دار الفكر، دمشق 1400هـ=1980م.

- معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق الزجاج (ت 311 هـ)، تحـ: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب. بيروت، ط 1: 1408 هـ . 1988 م.
- معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ط الأولى، 1420 هـ – 2000 م.
- مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، اعتنى به: د. محمد عوض مرعي، والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي (ت 581 هـ)، تحـ: محمد ابراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع: 1404 هـ 1984 م.
- النحو العربي المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، (د. ت).
- **الرسائل الجامعية**
- مفتاح الأفئدة لمعاني نظم الآجرمية لمحفوظ بن سعيد الرسموكي دراسة وتحقيق من بداية الكتاب الى الأفعال الخمسة. رسالة ماجستير: محمود حسين علي صالح الذيابي، حزيران/ 2024م، جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الإنسانية.
- مفتاحُ الأفئِدةِ لمعاني نَظمِ الآجُرّوُمِيَّةِ لمحفوظ بن سعيد الرَّسْمُوكيّ المتوفى بعد 1287 من الهجرة، دراسة وتحقيق من الأفعال الخمسة إلى باب النعت. رسالة ماجستير: عمر محمود عياده فيحان الجليباوي، 2024، جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الإنسانية.
- مفتاح الأَفئدة لمعاني نظم الآجرُّومية لمحفوظ بن سعيد الرَّسموكي المتوفى بعد 1287 من الهجرة دراسة وتحقيق من باب النعت إلى نهاية الكتاب، رسالة ماجستير: ياسر وليد أحمد صالح العنزي، حزيران/ 2024م، جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الإنسانية.